



AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES

Publisher: College of Economics and Management - Wasit University



قياس اثر السياسة المالية على الدين العام في العراق للمدة (2003-2019)

شيماء رحيم عبد الستار أ.م.د. ازهار شمران جبر

جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

تحتل السياسة المالية مكانة مهمة بين السياسات الاقتصادية الأخرى لدورها المهم في تحقيق الأهداف المتعددة التي يتطلع إليها الاقتصاد القومي من خلال استخدام ادواتها المالية المتمثلة في الإيرادات والنفقات ، التي تعد من الأدوات المهمة في ادارة الاقتصاد وتحقيق التنمية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي.

ومع التطور الاقتصادي المستمر وظهور العديد من المشكلات وتعرض الاقتصاد الى الازمات التي تقف امام تحقيق التنمية ومنها مشكلة الدين العام الناتجة العجز المالي ،بفعل اعتماد الاقتصاديات وخاصة الاقتصاد العراقي على مورد وحيد بشكل اكبر لتمويل الإيرادات وهو القطاع النفطي مع اهمال المصادر الأخرى التي تمول الإيرادات وافقاده الى التنويع الاقتصادي وضعف تنمية بقية القطاعات الإنتاجية ، الامر الذي جعل الاقتصاد العراقي يتطلب التمويل الخارجي لسد النقص الحاصل في الموارد المالية ، عن طريق اللجوء الى الدين العام بنوعية الداخلي والخارجي ، وهنا يأتي دور السياسة المالية في معالجة تلك المشكلة من خلال استخدام ادواتها المالية لمعالجة مشكلة المديونية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي . لذا سيتم من ضمن هذا الفصل إيضاح واقع السياسة المالية التي تتمثل بمؤشراتها الإيرادات والنفقات وتجمعهما الموازنة من جهة وايضاح طبيعة الدين العام الداخلي والخارجي من جهة أخرى .

أهمية البحث

لقد جاء البحث ليلقي الضوء على طبيعة السياسة المالية والدين ومعرفة مدى إمكانية السياسة المالية في تخفيض الدين العام من خلال توظيف أدوات السياسة المالية.

مشكلة البحث

تعاني اغلب الاقتصاديات من مشكلة العجز في الموازنة الناتج عن تفوق النفقات على الإيرادات وقصور الإيرادات في تغطية النفقات العامة ، لهذا لجأت الحكومات الى الدين العام ، لكونه احد وسائل تمويل العجز في الموازنة العامة ، السبب الذي أدى الى تنامي حجم المديونية .

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة اثر أدوات السياسة المالية التي تتمثل في الإيرادات والنفقات ومدى فاعليتهما في مواجهة مشكلة الدين العام في ظل تقلبات أسعار النفط وتفاقم عجز الموازنة وتصاعد حجم الدين الحكومي .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للسياسة المالية يمكن ان يكون لها اثر في تخفيض الدين العام ويتحقق ذلك من خلال تنمية إيرادات الدولة لتخفيض العجز في الموازنة وتوجيه الانفاق نحو الأنشطة التي تسهم في رفع الإنتاجية وتقنيته امام الأنشطة التي لا تدر عوائد مالية وبالأخص الأنشطة الاستهلاكية .

حدود البحث

1- الحدود المكانية : العراق

2- الحدود الزمانية : حدود البحث الزمانية تمثلت بالفترة (2003-2019)

منهجية البحث

اعتمد البحث الاسلوب الكمي القائم على بعض الاختبارات الاحصائية وقياس متغيراته.

هيكلية البحث

لكي يتم الاحاطة بالجوانب التفصيلية للبحث فقد قسم الى مبحثين وانتهى بجملة من الاستنتاجات والتوصيات ، تناول المبحث الاول الجانب النظري للسياسة المالية والدين العام .

في حين اهتم المبحث الثاني بالجانب القياسي لقياس اثر السياسة المالية على الدين العام .

المبحث الأول / الاطار النظري للسياسة المالية والدين العام

أولا : مفهوم واهمية السياسة المالية – ادواتها

1- مفهوم السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية بانها مجموعه من الخطوات المتبعة من قبل الحكومة لمعالجة مشاكل اقتصادية والوصول الى تحقيق الأهداف التي تسعى اليها وذلك من خلال تحديد حجم النفقات والإيرادات العامة⁽¹⁾ وعرفت حسب تحليل الفكر الكلاسيكي بانها عملية تغيير احد جانبي الميزانية العامة النفقات او الإيرادات العامة لتحقيق التوازن المالي .

اما حسب تحليل الفكر الكينزي والذي اعطى أهمية اكبر للسياسة المالية ، عرفت بانها الأداة التي بموجبها تتدخل الدولة لتوجيه الاقتصاد واحداث تغييرات واضحة تؤدي الى زيادة حجم الإنتاج والتشغيل ورفع معدلات النمو الاقتصادي⁽²⁾

وهناك مفهوم اخر للسياسة المالية بانها مجموعة من الإجراءات المتبعة والمدرسة التي تتعلق بأسلوب الانفاق العام الذي تتبعه الحكومة ومستوى الإيرادات التي يتم تحصيلها لغرض تحقيق الأهداف المرغوبة وتجنب الأهداف الغير مرغوبة التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة⁽³⁾

2- أهمية السياسة المالية

أ- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتوفرة وتفاذي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي يتناسب مع الناتج القومي وتحقيق العمالة الكاملة ، باستخدام ادوات السياسة المالية او الاثنين معا المتمثلة بسياسة الانفاق او الضرائب تبعا لطبيعة المشكلة الاقتصادية ، في حال ظهور عجز في الطلب الكلي حيث لا يتناسب مع العرض الكلي وانخفاض حجم الاستثمار والإنتاج وظهور البطالة يأتي دور السياسة المالية لعلاج تلك المشكلة وزيادة مستوى الطلب الكلي وتحقيق التشغيل الكامل والخروج من ازمة الكساد وما يرافقها من بطالة ، من خلال التوسع في النفقات واقامة المشروعات الاستثمارية وتقديم مختلف الاعانات الاجتماعية مما يترتب عليها زيادة في الدخل الشخصية وزيادة مستوى الطلب الكلي وتحفيز الاستثمار وبالتالي زيادة مستوى التشغيل⁽⁴⁾ ، او اتباع سياسة زيادة حجم النفقات على السلع العامة وتخفيض الضرائب وزيادة المدفوعات التحويلية معا في حال وجود البطالة ، لرفع مستوى الطلب الكلي الذي يتناسب مع العرض الكلي وتجنب زيادة المعروض من السلع الناتج عن زيادة الانفاق على السلع العامة⁽⁵⁾

ب- دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

مع مرور الزمن والتقدم الحضاري تعددت حاجات الانسان مع الندرة النسبية للموارد الطبيعية والبشرية التي تتمثل بالمواد الأولية و الأراضي ورؤوس الأموال والاستثمارات اللازمة والفن الإنتاجي .. الخ ، مما يتطلب تدخل الدولة لتخصيص الموارد وتوزيعها نحو افضل الاستخدامات من خلال اتباع إجراءات مختلفة ، كتحديد أسعار بعض السلع في السوق باتباع سياسة دعم الأسعار لتحديد أسعار السلع بسعر اقل او مساوي لتكلفة الإنتاج لضمان حصول المستهلكين على السلع بأسعار مقبولة⁽⁶⁾ ، او استخدام أدوات السياسة المالية في تحديد المشروعات الإنتاجية التي تعود بالنفع على الاقتصاد مثل توجيه الانفاق نحو تلك المشروعات كالمشروعات الاستثمارية فيزداد حجم الاستثمار

والدخل القومي او تقديم الإعفاءات الضريبية او تخفيضها لتلك المشروعات مما يؤدي الى زيادة حجم الدخل بفعل مضاعف الضريبة .⁽⁷⁾

ج- دور السياسة المالية في توزيع الدخل
تسعى الدولة الى إعادة توزيع الدخل بين الافراد والتقريب بين طبقات المجتمع ليتم تحقيق الفرص المتكافئة بين افراد المجتمع باستخدام سياسة الضرائب او الانفاق او الاثنين معا⁽⁸⁾.

3- أدوات السياسة المالية

أ – الانفاق العام : اذ يعد من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تمارس تأثيرها في مجمل النشاط الاقتصادي من خلال توظيفه لتوفير الحاجات العامة وفقا للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية و ترايدت أهمية الانفاق العام من خلال تعاظم دور الحكومة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية ، اذ ترجع أهميتها من كونها الاداة التي توظفها الحكومة من خلال سياستها الاقتصادية لوصول الى الاهداف التي تسعى إليها ، وينقسم الانفاق الى الانفاق الجاري الذي يستخدم لتسيير المرافق العامة واشباع الحاجات العامة ، وهي نفقات ذات طبيعة متكررة وتتمثل هذه النفقات بنفقات الرواتب والأجور و وصيانة الموجودات وشراء المستلزمات السلعية ونفقات تحصيل الضرائب والاعانات من قبل الدولة لأفراد المجتمع ، ويتم تغطية من خلال الإيرادات العادية للدولة المتمثلة بالضرائب والرسوم .⁽⁹⁾، اما النوع الثاني من الانفاق يسمى بالإنفاق الاستثماري الذي له دور مهم في تكوين راس المال الثابت ، تكون على شكل استثمارات جديدة كالنفقات التي تنفق للإقامة مشروعات جديدة وشراء المعدات الرأسمالية او تكون على شكل اعانات التي تمنح الى المشروعات العامة والخاصة .⁽¹⁰⁾

ب – الإيرادات العامة : بفعل تطور دور الدولة في مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية والاجتماعية ، أدى الى توسع الانفاق العام ونطاقه وازداد تأثيره على الإنتاج والدخل القومي ، مما يتطلب زيادة حجم الإيراد العامة لتغطية تلك النفقات ، لذلك ازدارت أهمية الإيرادات خاصة في العصر الحديث واصبح دورها ليس تغطية النفقات فقط بل وسيله تستعملها الدولة لتوجيه الاقتصاد وإدارة نشاطه لتحقيق عملية التنمية ، كما تعتبر الإيرادات العامة مقياسا حقيقيا يعكس مدى فعالية ونشاط الأداء المالي والاقتصادي للحكومة وللإيرادات مصادر عدة تتمثل في الرسوم والقروض و الضرائب التي تعتبر من اهم مصادر موارد الدولة خاصتا في المجتمعات المعاصرة ، اخذت دور مهم في توجيه النشاط الاقتصادي ، اذ ان إيرادات الضرائب تعتبر موردا مهما من موارد الموازنة العامة للدولة ، تستخدم لتغطية النفقات العامة للدولة⁽¹¹⁾

ثانيا : مفهوم وأنواع الدين العام

1- مفهوم الدين العام : يمثل تكلفة تحملها الحكومة لتمويل فعاليتها الاقتصادية المختلفة، ويقصد به استئانة الحكومة أو مطلوبات الحكومة الداخلية و الخارجية والتي يترتب عليها دفع اقساط وفوائد مستحقة ، ويعرف بانه المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة او شخصية معنوية من الافراد او البنوك او من الدول الأخرى لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة مع التعهد بسدادها ودفع الفوائد المترتبة عليها حسب الشروط المتفق عليها⁽¹²⁾ ، كما عرف

وفق قانون الإدارة المالية والدين العام بانه : كافة ديون الحكومة التي يتطلب دفعها ودفع فوائدها من المقترض الى المقرض في تاريخ او تواريخ محددة في المستقبل .⁽¹³⁾

2- أنواع الدين العام : ينقسم الدين العام الى

أ- الدين الداخلي : وهو اتفاق مسبق بين طرفين هما الحكومة والدائن المتمثل بالمؤسسات المالية الوطنية او افراد يتم بموجبة دفع الدائن مبلغ من النقود الى الحكومة عن طريق شراء حوالات الخزينة والسندات مقابل تعهد الحكومة بتسديد الدين مع فوائده خلال الفترة المحددة ضمن العقد ويطلق على هذا النوع من القروض بالقرض الوطني .⁽¹⁴⁾ ، يلجأ الى الدين الداخلي نتيجة ظروف الحرب التي تستدعي نفقات ضرورية او لغرض تمويل مشروعات التنمية او سداد دين خارجي على الدولة، ومن مزايا هذا النوع من الديون انه لا يترك اثر على سعر الصرف او ميزان المدفوعات لكونه يتم بالعملة الوطنية وعبء سداد الدين وفوائده يقع على الافراد المقيمين في الدولة دون ان يؤثر على حجم الثروة القومية لان يمثل نقل جزء من الدولة الى المكتتبين داخل الدولة ولا يكلف الدولة العمولة الكبيرة لكن في الوقت نفسه الدين الداخلي لا يرفع من القوة الشرائية للمجتمع فهي لن تكون كبيرة بل تكفي للإيفاء بحاجات التنمية⁽¹⁵⁾ .

ب- الدين الخارجي : يشير الدين الخارجي الى ما يترتب بذمة دولة ما نحو أطراف اجنبية قد تكون منظمات دولية أو مؤسسات أجنبية او حكومات⁽¹⁶⁾ ، يلجأ الى الدين الخارجي لحالات الضرورة الاقتصادية والسياسية او بسبب الزيادة المطردة للأعباء الموازنة العامة وعدم كفاية مواردها لمواجهة هذه الزيادة او لغرض تمويل المشروعات الإنتاجية الوطنية اذ يتم الاستعانة برؤوس الأموال الخارجية ، وذلك بسبب عدم كفاية المدخرات الوطنية لتمويل تلك المشروعات ، ومن مزايا الدين الخارجي انه لا يشكل خطرا في حال تم اعداد خطة جيدة للاستثمار بحيث يساهم الدين في زيادة الدخل القومي بشكل اكبر كما يساهم الدين الخارجي خلق قوة شرائية بالعملة الاجنبية دون ان يؤثر على الاستثمارات الخاصة لكن الدين الخارجي يؤثر في سعر الصرف من خلال خفض قيمة العملة الوطنية للبلد المقترض بالنسبة للعملة الأجنبية عند حلول موعد سداد القرض ، و يكلف ثمنا باهضا يدفع للدول الأجنبية، بفعل سماحها بطرح سندات القرض في أسواقها الى جانب العمولة الكبيرة التي تدفع من قبل الدولة المقترضة الى المصارف لتصرف سندات قرضها⁽¹⁷⁾

المبحث الثاني : اثر السياسة المالية على الدين العام

أولا : توصيف النموذج وبناء النموذج

1- بناء النموذج

إن بناء النموذج القياسي هو تعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة او منظومة من المعادلات ،وهي المرحلة الاولى ومن اهم المراحل في العمل القياسي من خلالها يتم تحديد المتغيرات وفيما يأتي وصف لأهم المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي :

أ - المتغير التابع

وهو المتغير الذي تتحدد قيمته من داخل النموذج ويسمى أيضاً بالمتغير الداخلي (Endogenous variable)⁽¹⁸⁾ ويتضمن النموذج المراد اجراء الاختبارات الاحصائية والقياسية عليه في هذه الدراسة متغيراً تابع هو الدين العام في العراق ويرمز له الرمز (PD)(Public Debt) .

ب- المتغيرات المستقلة

وهي المتغيرات التي تتحدد من خارج النموذج وتسمى أيضاً بالمتغيرات المستقلة الخارجية (Exogenous variables). تتمثل بالمتغيرات الكلية التي يتوقع لها تأثير على الدين العام وفقاً للأفكار الاقتصادية والدراسات السابقة ولها تأثير مباشرة أو غير مباشرة في الدين العام العراقي ، فضلاً عن كونها ناتجة عن الأنشطة والتغيرات في سياسات الاقتصاد الكلي العراقي وفي ضوء توجهات السياسة المالية تم تحديد تلك المتغيرات بالآتي:

- النفقات الاستثمارية (Investment Expenditures) والذي يرمز لها بالرمز (IE).

- النفقات الجارية (Current Expenditures) ويرمز لها بالرمز (CE) .

-الإيرادات النفطية (Oil Revenue) ويرمز لها بالرمز (OR)

- الإيرادات الغير نفطية(Non-Oil Revenue) ويرمز لها بالرمز (NOR).

ويمكن التعبير عنها بالصيغة الآتية⁽¹⁹⁾ .

$$PD = \alpha_1 + \alpha_2 IE + \alpha_3 CE + \alpha_4 OR + \alpha_5 NOR + U \dots \dots \dots (1)$$

2- مصفوفة معاملات الارتباط

لأجل معرفة العلاقة وتحديد معامل ودرجة الانحدار بين المتغيرات للنموذج المراد دراسته ترى الباحثة ضرورة اعتماد مصفوفة معاملات الارتباط المبينة في الجدول (1) أدناه:

الجدول (1) مصفوفة معاملات الارتباط

	PD	IE	CE	OIR	NOR
PD	1	-0.6306	-0.5874	-0.7338	0.0473
IE	-0.6306	1	0.8606	0.7747	0.3790
CE	-0.5874	0.8606	1	0.9021	0.5002
OIR	-0.7338	0.7747	0.9021	1	0.1792
NOR	0.0473	0.3790	0.5002	0.1792	1

من اعداد الباحثة بالاستناد على البرنامج الإحصائي (Eviews-10)

يوضح جدول مصفوفة معاملات الارتباط أعلاه إلى العلاقة الواضحة والمؤكد بين متغيرات النموذج إذ توضح قوة واتجاه وطبيعة الارتباط بين المتغيرات ويتضح منه وجود درجة قوية من الارتباط بينها واتجاه العلاقة (عكسي) عدا الإيرادات غير النفطية

ان هذا الارتباط اضافة إلى كونه ارتباط يعبر عن تحديد اتجاه التأثير بين متغيرات الدراسة يقدم دليلاً كافياً على وجود علاقة سببية بين المتغيرات، فقد تكون المتغيرات مرتبطة مع بعضها ارتباطاً دالياً لذا سيتم اللجوء إلى اعتماد نماذج الانحدار القياسية واستخدام الاختبارات للوقوف على صحة هذه الارتباطات .

ثانياً : اختبار الاستقرار

للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الاقتصادي تم الاعتماد على اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس-بيرن (PP) للتحقق من وجود جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، حيث تكون السلاسل الزمنية ثابتة في عزومها إذا لم تعاني من ميل في الارتفاع أو انخفاض في المتوسط خلال المدة الزمنية، أو ان الوسط الحسابي يتسم بالثبات عبر الزمن، بحيث يمكن تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، وذلك من خلال اختبارات جذر الوحدة. (20)

الجدول (2) اختبار جذر الوحدة بواسطة (ADF) في المستوى والفرق الأول لمتغيرات الدراسة

ADF Test							
Var	Sign	(Level Test)			(1 st difference test)		
		Con	Trend	None	Con	Trend	None
PDt	Test statistic	-2.109904	-1.717717	-1.453114	-2.556570	-	-2.550399
						3.331672	
	Critical values	-3.065585	-3.733200	-1.964418	-3.081002	-	-1.966270
						3.875302	
Prob	5%	0.24	0.69	0.13	0.12	0.10	0.01
IEt	Test statistic		-1.913864	-0.299959		-	-3.375534
		-1.766240			-3.359028	3.205769	
	Critical values	-3.065585	-3.733200	-1.964418	-3.081002	-	-1.966270
						3.759743	
Prob	5%	0.38	0.60	0.56	0.03	0.12	0.00
CEt	Test statistic	-1.768720	-2.896136	0.867717	-4.146333	-	-3.857000
						3.748341	
	Critical values		-3.791172	-1.964418	-3.081002	-	-1.966270
		-3.065585				3.759743	
Prob	5%	0.38	0.19	0.88	0.00	0.05	0.00
OIRt	Test statistic	-2.049894	-2.328418	0.128025	-3.159120	-	-3.207030

						3.006023	
	Critical values	-3.081002	-3.759743	-1.964418	-3.081002	- 3.759743	-1.966270
Prob	5%	0.26	0.39	0.70	0.04	0.16	0.00
NORt	Test statistic	-1.246636	-2.230774	-0.378475	-3.415903	- 6.347675	-4.046736
	Critical values	-3.065585	-3.733200	-1.964418	-3.144920	- 3.875302	-1.966270
Prob	5%	0.62	0.44	0.53	0.03	0.00	0.00

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد على نتائج (Eviews-10)

الجدول (3) اختبار جذر الوحدة بواسطة (PP) في المستوى والفرق الأول لمتغيرات الدراسة

PP Test							
Var	Sign	(Level Test)			(1 st difference test)		
		Con	Trend	None	Con	Trend	None
PDt	Test statistic	-2.105337	-1.734587	-1.320058	-2.555901	- 2.879792	-2.540169
	Critical values	-3.065585	-3.733200	-1.964418	-3.081002	- 3.759743	-1.966270
Prob	5%	0.24	0.68	0.16	0.12	0.19	0.01
IEt	Test statistic	-1.655685	-1.945723	-0.147872	-3.455688	- 3.403445	-3.315437
	Critical values	-3.065585	-3.733200	-1.964418	-3.081002	- 3.759743	-1.966270
Prob	5%	0.43	0.58	0.61	0.02	0.08	0.00
CEt	Test statistic	-1.768720	-2.585734	0.897633	-4.146333	- 3.748341	-3.848220
	Critical values	-3.065585	-3.733200	-1.964418	-3.081002	- 3.759743	-1.966270
Prob	5%	0.38	0.28	0.89	0.00	0.05	0.00

OIRt	Test statistic	-2.292547	-2.147105	0.128025	-3.145434	-	-3.198289
						2.985829	
	Critical values	-3.065585	-3.733200	-1.964418	-3.081002	-	-1.966270
						3.759743	
Prob	5%	0.18	0.48	0.70	0.04	0.16	0.00
NORt	Test statistic	-1.246636	-2.273535	-0.378475	-4.066090	-	-4.046736
						3.881335	
	Critical values	-3.065585	-3.733200	-1.964418	-3.081002	-	-1.966270
						3.759743	
Prob	5%	0.62	0.42	0.53	0.00	0.04	0.00

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج (Eviews-10)

اتضح من الجدولين (2) و(3) ان جميع المتغيرات ساكنة ومستقرة عنده درجة مماثلة والتي تمثل شرطاً أساسياً لتطبيق نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) ويمكن من التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية لكونها لا تعاني من الانحدار الزائف.

ثالثاً : اختبار التكامل المشترك

يعد اختبار التكامل المشترك من الالهمية بحيث يكشف العلاقة التوازنية الطويلة الاجل بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج، ويوضح هذا الاختبار ان المتغيرات قادرة على تصحيح مساراتها المنحرفة وتعديل من خلال بعضها البعض في الأجل الطويل، ومن أبرز اختبارات التكامل المشترك هو اختبار جوهانسن و اختبار جوهانسن -جوسليس⁽²¹⁾

الجدول (4) التكامل المشترك باختبار جوهانسن لمتغيرات الدراسة

Date: 08/13/21 Time: 19:30
Sample (adjusted): 2005 2019
Included observations: 15 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: PD IE CE OIR

Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.978882	91.87584	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.722952	34.01130	29.79707	0.0154
At most 2	0.488368	14.75785	15.49471	0.0644
At most 3 *	0.269267	4.705606	3.841466	0.0301
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.978882	57.86454	27.58434	0.0000
At most 1	0.722952	19.25345	21.13162	0.0897
At most 2	0.488368	10.05224	14.26460	0.2085
At most 3 *	0.269267	4.705606	3.841466	0.0301
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد على نتائج (Eviews-10)

يلخص الجدول (4): نتائج اختبارات التكامل المشترك لاختبار جوهانسون: إذ يلاحظ أن قيمة (91.87) و (34.0) و Trace = (4.70) أكبر من القيمة الحرجة لـ (Mackinnon) والتي تساوي (47.85) و (29.79) و (3.84) على التوالي بالنسبة للمتغيرين الأول والثاني والأخير ، وكذلك الحال بالنسبة لقيمة الاختبار الثاني λ Max = (57.86454) و (4.705606) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة لـ Mackinnon

وبالبالغة (27.58) و (3.84) على التوالي للمتغيرين الأول والثاني وعليه لابد من رفض فرض العدم، وقبول الفرضية البديلة (أي وجود اتجاهين للتكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة) وان القيم الاحتمالية (Prob) تبين المعنوية وتؤكد وجود التكامل المشترك. وهذه النتيجة مطابقة للمنتوق، ويمكن تفسير ذلك بان التكامل المشترك (التوازن في الأمد الطويل) بين الدين العام والمتغيرات الأخرى لا يحتاج إلى مدة زمنية أطول من المدة الزمنية لهذه الدراسة، بعبارة أخرى ان مدة الدراسة كافية لتحقيق التوازن طويل الأمد بين متغيرات السياسة المالية في العراق من جانب والدين العام من جانب آخر .

رابعا : اختبار نموذج متجه تصحيح الخطأ – VECM ودوال استجابة النبضة

1- اختبار نموذج متجه تصحيح الخطأ – VECM

عندما تتصف متغيرات النموذج بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل (التكامل المشترك) ومتكاملة من الرتبة (1) فتكون المنهجية المناسبة لتقدير النموذج وحساب معلماته هو نموذج (VECM) يعبر هذا النموذج للعلاقات بين المتغيرات في الاجلين ويوفق بينهما⁽²²⁾

يمكن ان يستخدم هذا الاختبار للربط بين السلوك في المدى القصير مع قيمته في المدى البعيد في علاقة تكاملية طويلة الاجل بين الدين العام والانفاق الاستثماري والانفاق الجاري والإيرادات النفطية وغير النفطية، وقد تنحرف القيم عن المسار المتجه اليه لأسباب مؤقتة لكنها تعود من اجل تحقيق التوازن وتصحيح المسار في الأجل الطويل ، اذ ظهر معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي.

الجدول (5) تقدير معادلتى النموذج بمنهجية (VECM)

Vector Autoregression Estimates	
Date: 08/14/21 Time: 15:01	
Sample (adjusted): 2004 2019	
Included observations: 16 after adjustments	
Standard errors in () & t-statistics in []	
Cointegrating Eq1: D(PD)-1)	PD
OIR(-1)	- 0.561613
	(-0.15942)
	[3.52292]
IE(-1)	0.482644

	(0.109847)	
	[4.42558]	
CE(-1)	0.736041	
	(0.08517)	
	[8.68296]	
NOR(-1)	-0.0037041	
	(-0.0008517)	
	[4.68296]	
C	- 52338482	
	(2.1E+07)	
	[2.44498]	
Cointegrating Eq2: PD	PD	OIR
CE	0.365311	1.000000
	(0.08179)	(8.1E-15)
	[4.56387]	[1.2e+14]
IE	0.426329	1.32E-14
	(0.073639)	(1.0E-14)
	[5.79249]	[1.30132]
OIR	-0.358789	3.57E-15
	(0.1718)	(4.4E-15)
	[-5.13117]	[0.81799]
NOR	0.826283	2.48E-14
	(0.63070)	(2.2E-14)
	[0.52114]	[1.10367]
	D(PD)-1	OIR
	PD	

R-squared	90.50372	0.907040	78.29475
Adj. R-squared	89.86743	0.825700	71.40386
Sum sq. resids	9.26E-15	8.59E+14	1.63E-13
S.E. equation	3.40E-08	10359394	1.43E-07
F-statistic	6.97E+29	11.15124	3.95E+28
Log likelihood	257.9805	-275.6123	235.0508
Akaike AIC	-31.24756	35.45154	-28.38135
Schwarz SC	-30.86127	35.83783	-27.99506
Mean dependent	16674322	81660323	53241746
S.D. dependent	10328714	24813383	19354889

المصدر : الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد على البرنامج الإحصائي (Eviews-10)

2- تحليل دالة دوال استجابة النبضة

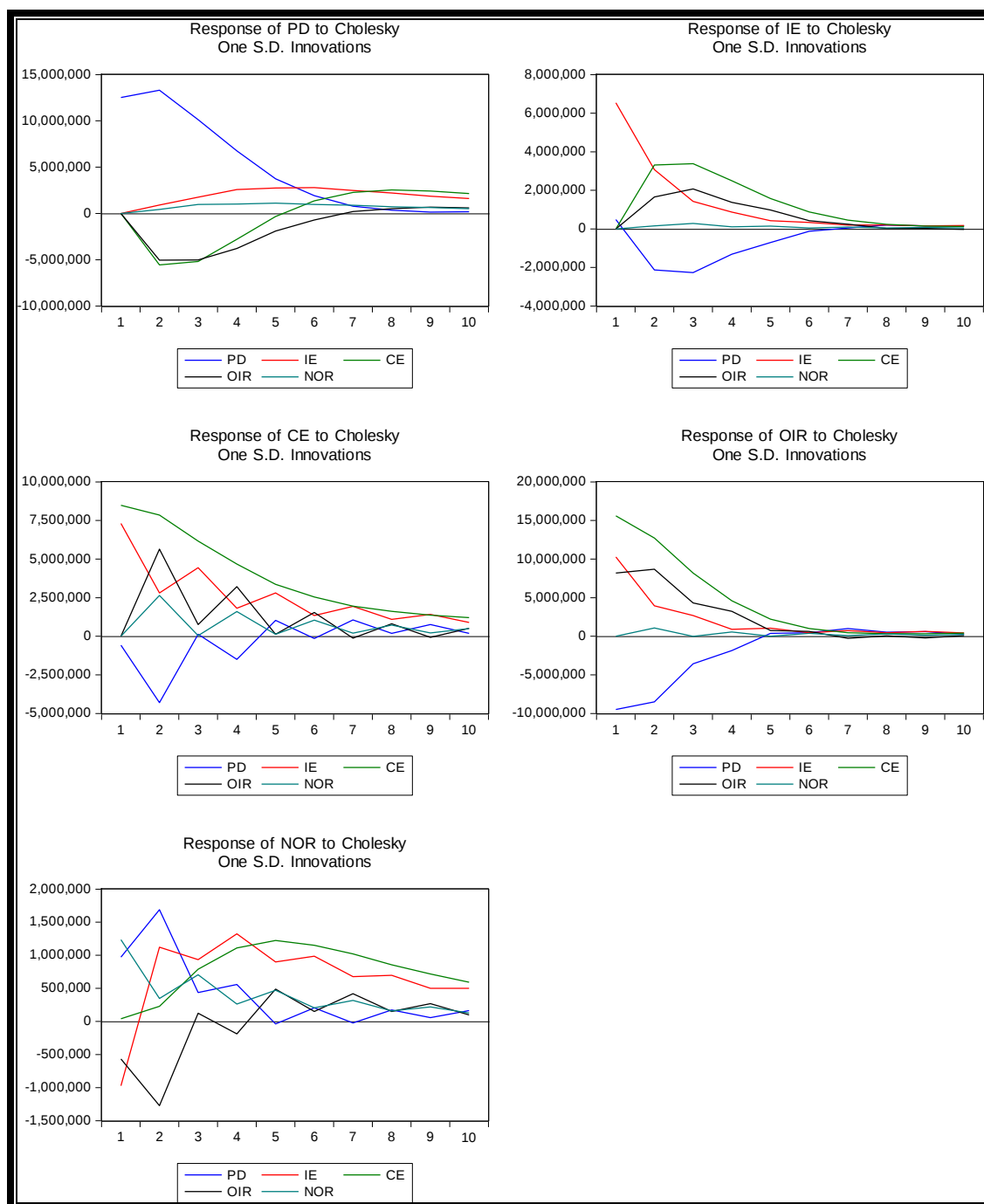
تقيس دوال استجابة النبضة (IRF) * أثر النبضة التي يتلقاها المتغير الداخلي المتمثل بالدين العام من داخل أنموذج تصحيح الخطأ ذو المتجه (VECM) ** على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات التي يتضمنها النموذج وإمكانية التنبؤ بمقدار الصدمة ومدى فاعليتها وتأثيرها، هناك طريقة لقياس أثر الصدمة من خلال قياس مقدار الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد⁽²³⁾.

من مميزات هذا الاختبار يقيس مقدار ردة الدين العام الداخلي والخارجي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003-2019) على أثر حدوث صدمة في الاخطاء، مما يعني ان الصدمة تبين أثر انخفاض أو ارتفاع وحيد ومفاجئ للمتغير على نفسه وللباقى متغيرات التوضيحية المستقلة في كل الأوقات مع فرض عدم وجود ارتباط بين الاخطاء⁽²⁴⁾.

* - Impuse Response Funcation(TRF)
** - Vector Error Correction Model(VECM)

الشكل أدناه يبين استجابة المتغير الداخلي الممثل في الدين العام (PD) لحدوث صدمة بمقدار انحراف معيار واحد بالمتغيرات التوضيحية الأخرى .

الشكل (1) يبين دوال استجابة الصدمة لمتغيرات الدراسة



الاستنتاجات

1. تعبر الإيرادات النفطية (OIR) عن الدور الفاعل في الدين العام (PD) وفي السياسة المالية للاقتصاد العراق، إذ تساهم الإيرادات النفطية (OIR) بشكل كبير في تغذية الميزانية العمومية وإدارة الدين العام وهذا ما أظهرته

نتائج الاختبارات القياسية والدراسة التحليلية للبيانات الرسمية ، الأمر الذي يشجع على اقتراح برنامج خاص لإدارة الإيرادات النفطية .

2. يمكن استنتاج من خلال البحث وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع المتمثل بالدين العام (PD) ومتغيرات السياسة المالية ، بمعنى ان المتغيرات التوضيحية تتكامل خلال الأجل الطويل من اجل ان تؤثر في الدين العام (PD)

3. أشار النموذج القياسي المعد لإيجاد العوامل المعنوية المؤثرة في الدين العام (PD) إلى ما يأتي :
أ. وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التوضيحية أي ان هناك تصحيح للمسار الزمني والتقلب بحجم الدين العام باستخدام ادوات السياسة المالية
ب. عند اختبار التباين وجود ان الإيرادات النفطية (OIR) والانفاق الجاري اكثر المتغيرات تأثيرا على حجم واتجاه الدين العام (PD) ، وعليه فان الاقتصاد العراقي يستطيع امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة من التقلبات في الإيرادات النفطية (OIR) وبالتالي يتحقق الاستقرار .

التوصيات

1. وضع برنامج لسياسة استقرار الإيرادات النفطية (OIR) في الأجل الطويل ينبغي أن تطبق وبقوة عن طريق الاهتمام بصياغة موازنة مبنية على اسعار النفط الواقعية وبدون تفائل او تشاؤم حتى لا يكون عجز في الموازنة ويتم اللجوء الى الاقتراض والدين العام.
2. الاهتمام بالسياسة المالية وإعطاءها أهمية أكبر في البرامج الإستراتيجية من أجل التخلص من الدين العام (PD) بالاعتماد على ادوات السياسة المالية ، او من خلال تفعيلها والتنسيق بينها وبين السياسة النقدية
3. ضرورة المحافظة على استقلاليه السياسة المالية وأن يشكل فريق من الخبراء لرسم السياسة المالية حسب متطلبات ظروف الاقتصاد العراقي والمتغيرات الدولية والسياسة لمواجهة الازمات.

المصادر

1. د. احمد الأشقر ، الاقتصاد الكلي ، عمان ، دار الثقافة للنشر ، ط1 ، 2007 ، ص 338
2. د. هيفاء غدير ، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، سوريا ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، ط1 ، 2010 ، ص 13
3. د. حامد عبد المجيد دراز ، مبادئ المالية العامة ، الإسكندرية ، اليكس لتكنولوجيا المعلومات ، بدون طبعة ، 2007 ، ص 15
4. وجدي حسين ، المالية الحكومية والاقتصاد العام ، الإسكندرية ، بدون طبعة ، 1988 ، ص 224
5. د. علي محمد خليل و سليمان احمد اللوزي ، المالية العامة ، عمان ، دار الزهران للنشر ، بدون طبعة ، 2000 ، ص 80

6. سعد الدين ادريس يحيى ، اثر السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان دراسة تطبيقية (1992-2015) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية ، جامعة الجزيرة ، 2018، ص 67-68
7. د. احمد عبد السميع علام ، المالية العامة _ المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق ، الإسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية ، ط1 ، 2012 ، ص308-309
8. موسى إبراهيم ، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة ، بيروت ، دار المنهل ، ط1 ، 1998 ، ص 13
9. د. سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة ، مصدر سابق ، ص 47
10. السيد عبد المولى ، المالية العامة – دراسة الاقتصاد العام ، مصر ، دار الفكر العربي ، بدون طبعة ، 1978 ، ص 49
11. ارزقي عباس عبد ، تسويق الضرائب (أسلوب مقترح لتقليل التهرب عن دفع ضريبة الدخل) ، مجلة اهل البيت ، العدد الثاني ، ص 28
12. رفعت المحجوب، المالية العامة، القاهرة ، دار النهضة العربية ، بدون طبعة ، 1979 ، ص 483
13. د. نضال شاكر جودة واسراء سعيد صالح، قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة 2003-2016، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد12، العدد 35، 2020، ص 17
14. ميسون علي حسين العبيدي ومحمد عمرو هاشم ، اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، المجلد (62) ، العدد62 ، 2018 ، ص88
15. د. سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة ، مصدر سابق، ص 243-245
16. د. مايح شبيب الشمري وحيدر جواد كاظم ، تحليل اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر -دراسة للمدة من (2001-2011) ، مجلة الغزى للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (12) ، العدد35 ، 2015 ، ص5
17. د. قيس حسين عواد البدراني، المالية العامة والتشريع المالي ، الموصل ، دار ابن الاثير للنشر ، بدون طبعة ، 2010 ، ص 103-104
18. R. Hall, "Stochastic Implications of the Life Cycle penmanent Income Hypothesis .Theory and Evidence " Journal of Political Economy 2015 vol 68 p41.
19. Russell Davidson and James Mackinnon , Estimation and Econometrics, oxford Universitypress, New YORK ,2008,p320
20. Keith Cutibertson , Stephen G.Hell And Mark P.Taylor , Applied Econometric Techniques , The University Of Michigan press ,2009 , p.130.
21. R.F.Engle and C.W.Granger, "Co-integration and error Correction : Representation , Estimation and Testing" Econometrica , vol .32, 2010 ,276 .

22. S.G.Hall , "An Application of the granger and engle Two-Step Estimation Procedure to the United Kingdom Aggregate Wage data" Oxford Bulletin of Economics and statistics , vol. 48, no.3,august 2010 p.238

23. مجدي الشوربجي ، اثر الصدمات الخارجية على الصادرات المصرية، مؤتمر العلوم الادارية الثاني لكلية الادارة الصناعية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، 2004.

24. T.Kindal & J.B.Ratner,"Regional Forecasting Models with vector Autoregression : The case of New York state "Discussion Paper 155, Department of Economics State University of New York at Aibany ,2012,p1099.